

بعد كتابته ما تقدم الاكتفاي واحد لكن في البابين معا كما
نقل عن ابي حنيفة وابي يوسف في الشاهد خاصة وعبارته
والذي يوجب القياس وجوب قبول تركية كل عدل مرضي
ذكر واثنى حرا وعيد لشاهد ونجراي عارف بما يجب ان
يكون عليه العدل وما به يحصل الجرح كما اقتضا اول كلامه
الذي حكاه الخطيب عنه وهو ظاهر واستثنى تركية المرأة
في الجرح الذي لا تقبل شهادتها منه كذلك بعد حكايته عن
ابن الفقيه من اهل المدينة وغيره عدم قبول تركية النساء مطلقا
في البابين وكذا اشار لخصيص تركية العدل بالرواية لقنونه
فيها دون الشهادة ولكن التعيم في قبول تركية كل عدل فلا يخاف
كما قال الصحابي غير وليست استثناء صرح به ايضا صاحب
المحصول وغيره من غير تقييد وقال النووي في التفرير
يقبل اي في الرواية بعد بل العبد والمرأة العارفين ولم يحكمه
قال الخطيب في الكفاية الاصل في هذا الباب سؤال النبي صلى
الله عليه وسلم في قصة الافك بريدة عن حال عابشة ام المؤمنين
رضي الله عنها وحوالها لم يعي الذي ترج عليه البخاري
في صحيحه بعد بل النساء بعضهم بعضا ولا تقبل تركية الصبي
المراهق ولا الفلام وان كانت حاله ضبط ما سمعه والتعير عنه على
وجهه فهو عار كما عار في باحكام افعال المكلفين وما به
منها يكون العدل عدلا والفاسق فاسقا وذلك انما يكمل
له المكلف وايضا فلكونه غير مكلف لا يوس منه فيفسق
العدل وتعد بل الفاسق ولا كذلك المرأة والعبد فافتقر

الامر

الامر فيها فانه الخطيب **ومحو** كما هو ذهب الشافعي وغيره
الاعتماد في اصول الفقه ومشي عليه الخطيب مما ثبت به القلة
ايضا **استغنا** ذي الشهرة ونباهة الذكر بالاستقامة والصدق
مع البصيرة والعزم وهو الاستقامة **عن تركية** كما قال
كما لك هو ابن النسي **تج السنن** كما وصفه به امامنا الشافعي
رحمهما الله وكشعنة ووليع واحد وابن معين ومن جري
بجراهم فهو لا وامنا فهم كما قال الخطيب وقد عقد لذلك بابا
في كفايته لا يسأل عن عدل النضر وامنا يسأل عن عدل من كان
في عدل الاجموبين او اشكل امره على الطالدين وسأل يسأل
ان الامام احمد يسأل عن اسحق بن راهوية فقال مثل اسحاق
يسأل عنه اسحاق عندنا امام من ائمة المسلمين وان ابن معين
يسأل عن ابي عبيد فقال مثل يسأل عنه هو يسأل عن الناس
وعن ابن جابر انه قال لا يؤخذ العلم الا مني شخصه له بالطلب
وفي رواية عن ابن مسهر الا عن جليس العالم فان ذلك طلبه فان
الخطيب اراد ان من عرف مجالسة العلماء واخذه عنهم اعني
ظهور ذلك من امره عن ان يسأل عن حاله وعن الفاضل
ابي بكر بن الباقلاني انه قال للشاهد والخبر انما يجازان الى
التركية مني لم يكونا مشهورين بالعدالة والوضي وكان امرهما
مشكلا ملتبسا ومحو كما فيه العدة وغيرها قال والرسول
عيا ذلك ان العلم بطبوس رسترهما اي المستور من امرهما واشتهر
عد التما قوي في النفوس من تعديل واحد واثنى يجوز
عليها الكذب والمحاكاة في تعديله واعراضه لهما الي
وصفه بغير صفته وبالرجوع الى النفوس يعلم ان ظهور